اسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا :

ميزت الدراسات التي تناولت التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا بين مجموعتين من الأسباب هما الداخلية والأسباب الخارجية :

اولا: الأسباب الداخلية

- فشل الصيغ البديلة التي طرحها النظام العنصري لحكم الأغلبية :

شهد تاريخ جنوب أفريقيا عدة محاولات من جانب الجماعة البيضاء للهيمنة على السلطة والحيلولة دون وصول السود إلي سدة الحكم في إطار دولة موحدة لجنوب أفريقيا ، وقد اتخذت تلك المحاولات عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوربيين إلي البلاد وهيمنتهم على مقاليد الأمور في مناطق عديدة من الإقليم منذ القرن السابع عشر ، وهي الصيغ والأشكال التي ترسخت عبر عدة قوانين مع قيام اتحاد جنوب أفريقيا عام 1910 كان من أبرزها قانون الأراضي لعام 1913 الذي سلب الأفارقة نحو 87 % من الأراضي التي كانوا يقطنونها وقانون المناطق الحضرية لعام 1923 الذي حظر على الأفارقة الوجود في مناطق بعينها وحدد مناطق إقامتهم على نحو أسفر عن ظهور أحياء فقيرة ومكتظة بالسود وقانون الحواجز العرقية لعام 1926 الذي حظر على الأفارقة العمل في مهن معينة أو تعلم مهارات محددة وغيرها من القوانين ،ويشير الواقع إلى أن تلك الصيغ المختلفة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي بدلالة شواهد أساسية أبرزها تصاعد حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوى الوطنية المناوئة له والتي اتخذت أشكالا متفاوتة الحدة (مظاهرات ، أضرابات ، مقاطعة اقتصادية ، مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها النظام لتمثيل السود ، مقاطعة المدارس ، عدم دفع الضرائب ، العمليات المسلحة ضد مصالح البيض في كل من بريتوريا وجوهانسبرج) .

- تصاعد الثقل الديموغرافي والاقتصادي للسود:

شهدت جنوب أفريقيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تناميا في الاختلال الديموغرافي بشكل كثيف بين الجماعة البيضاء والسود، الأمر الذي واكبه تزايد هجرة السود من البانتو إلى المناطق الحضرية رغم كافة الوعود التي قدمتها الحكومة العنصرية بمزيد من الحكم المحلي والإقليمي وإنشاء برلمان للسود إلى جانب البرلمانات الثلاث .

- قوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب أفريقيا وتعدد روافده :

زخرت ساحة جنوب أفريقيا بالعديد من التنظيمات والاتحادات الأهلية التي لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات النظام العنصري ، فكانت هناك إلى جانب النقابات العمالية ، تنظيمات نسائية وطلابية ودينية مستقلة ، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مذاهبها وأعراقها ، الأمر الذي وفر قاعدة وارضية ملائمة للتجنيد السياسي ، والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري ، وأتاح كذلك القدرة على إحلال تنظيمات بديلة وفي ذات الوقت موالية لتنظيمات الكفاح الوطني .

- التقارب المصلحي والواقعي بين القوى الرئيسة الفاعلة في جنوب أفريقيا :

شهد مجتمع جنوب أفريقيا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين تغيرات هيكلية في تركيبة التحالفات الاقتصادية والسياسية في المجتمع فعلى صعيد الجماعة البيضاء ظهرت طبقة كبار الرأسماليين **الأفريكانز** التي تشابكت مصالحها مع كبار الرأسماليين متحدثي الإنجليزية حيث تمكنا معا من أقامه قاعدة تصنيعية حديثة في مجتمع جنوب أفريقيا ، وقد تلاقت مصالح ورغبات كبار الرأسماليين في

الجماعة البيضاء مع رغبات القاعدة الكبيرة من القوى العاملة السوداء التي عانت في تلك الآونة من البطالة التي تزايدت معدلاتها لتصل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى 25% وبالتالي مطالبتهم بفتح أسواق العمل أمامهم وإلغاء نظام حجز الوظائف ، ومطالبتهم بتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية للوفاء بمتطلبات الصناعات الحديثة من العمالة الماهرة

ثانيا : الأسباب الخارجية

أ. الأسباب الدولية

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب أفريقيا، ونجح مجلس الأمن عام 1985 في إجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا ، وإن أخفقت مساعي توقيع عقوبات شاملة وإجبارية عليها بسبب استخدام القوى الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الفيتو ، وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك الاتجاه في المنظمة الدولية كان له انعكاساته على مواقف المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب أفريقيا حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تمويل مشروعات جنوب أفريقيا وشهدت الأخيرة حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات ، كما شهدت مرحلة الثمانينيات كذلك الاعتراف الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بأن المؤتمر الوطني الأفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية للصراع ، وإذا كانت العوامل سالفة البيان في مجملها تصب في صالح القوى الوطنية في جنوب أفريقيا فيما يتصل بمسار التحول الديمقراطي ، فإن البيئة الدولية قد حملت من المتغيرات كذلك ، ما مثل عوامل دفع باتجاه التحول الديمقراطي.

ب. الأسباب الإقليمية

تتعلق الأسباب الإقليمية بطبيعة نظرة الدول الأفريقية للصراع في جمهورية جنوب أفريقيا ، فعلى الرغم من إدانة جميع الدول الأفريقية الممارسات العنصرية لجمهورية جنوب أفريقيا فإن النظرة الغالبة للصراع كانت ترى أنه صراع داخلي الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، خاصة مع تصاعد حدة المواجهة بين النظام العنصري ودول جواره الداعمة للنضال الوطني على نحو كبد تلك الدول أعباء اقتصادية بالغة ، ودفع ببعض هذه النظم إلى توقيع اتفاقات سلام مع النظام العنصري (موزمبيق 1984 ، أنجولا 1989) ، استهدفت تضييق الخناق على الكفاح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد أدت تلك الأعباء بدول المواجهة إلى الامتناع عن دعم الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا عبر أراضيها ، ولم تخل التطورات على هذا الصعيد من تأثيرات سلبية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا تمثلت في التسليم باستقلال ناميبيا الذي أدى تسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا وبالتالي طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكريس ذلك الوضع في جنوب أفريقيا

تحديات النظام السياسي الجنوب افريقي

رغم نجاح عملية التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا ، وانتقال التجربة الديمقراطية من مرحلة التحول إلي مرحلة الترسيخ والتدعيم منذ عام 1999 وإجراء الانتخابات بصورة دورية ومنظمة ، الا ان الواقع يشير إلى أن مستقبل تلك التجربة سوف يرتبط بقدرة النظام الجديد على مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات تتعلق في مجملها بالواقع الاقتصادي الاجتماعي في البلاد وطبيعة قدرات النظام وإمكاناته ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولاً : الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الثروة

حيث تشير البيانات إلى استمرار واقع التفاوت في الدخول ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع وتدني مستوي معيشة السود بدرجة كبيرة مقارنة بغيرهم من الجماعات لاسيما البيض ، مع تركز الثروة في يد الجماعة البيضاء وتمثل قضية ملكية الأرض واحدة من أخطر محاور الصراع السياسي في جنوب أفريقيا التي تلقي بظلالها (من خلال كيفية التعامل معها) على مستقبل التجربة الديمقراطية حيث يطالب السود باستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية وإعادة توزيعها دون تعويض أو مقابل باعتبار أن البيض حينما حصلوا عليها لم يدفعوا ثمنا مقابل الحصول عليها وتواجه الحكومة الجديدة مشكلة اخرى هي الإسكان، حيث أن أكثر من خمس السود مازالوا يعيشون في الأكواخ وأكثر من نصف مساكن السود غير مزودة بالكهرباء والماء رغم ما حققته حكومة المؤتمر الوطني من إنجازات في هذا المجال الا انه مازال أمامها الكثير لتحقيقه.

ثانيا : ارتفاع معدلات العنف والجريمة

يمكن اعتبار ارتفاع معدلات العنف والجريمة في جنوب أفريقيا أحد الآثار الجانبية لعملية التحول أو أحد ملامح الأمراض الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية القائمة في مجتمع جنوب أفريقيا ألا أن ارتفاع معدلات العنف والجريمة تمثل بذاتها تحديا للتجربة الديمقراطية من خلال انعكاساتها على قدرات النظام وإمكاناته بفعل تأثير هذا العنف على أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل علاقة تساندية دائرية بين هذه الأبعاد ، وتصاعد حدة العنف في البلاد قد أثر سلبا على القدرات الاقتصادية للنظام من خلال اتجاهين أساسيين هما هجرة العديد من الكفاءات والعقول من البلاد وهروب بعض الاستثمارات من الداخل من ناحية وأحجام وضعف تدفق الاستثمارات الخارجية إلى البلاد من ناحية أخرى الأمر الذي يزيد بدورة من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية

ثالثا : قضية الفساد

تشير البيانات واستطلاعات الرأي إلى تزايد شعور الجماعات على اختلافها في جنوب أفريقيا ، بانتشار الفساد في ظل التحول السياسي الجديد اذ اشارت إحدى الدراسات إلى أنه في عام 2013 أعرب 25% من المبحوثين عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة لا تقل فسادا عن سابقتها العنصرية ، وأعرب 50% من المبحوثين في دراسة أخرى أجريت عام 2017 عن اعتقادهم أن معظم المسؤولين الحكوميين فاسدون، وتلقي قضية الفساد بظلالها علي مستقبل النظام السياسي من زاويتين أساسيتين أولهما ما تؤدي إليه من هدر للقدرات وإضاعة للمصالح العامة لحساب مصالح شخصية ، أما الزاوية الثانية والأهم فهي أثر الفساد علي شرعية النظام الحاكم والمسؤولين وأثر ذلك على التزام الأفراد والمواطنين وانصياعهم لقرارات النظام وسياساته .

رابعا: مشكلة مرض الإيدز

إن مرض الإيدز ينتشر في القارة الأفريقية على نحو لامثيل له في أنحاء العالم الأخرى ، حيث يقدر أن نحو 83% من الإصابات بمرض الإيدز تحدث في القارة الأفريقية ، وتشير التقديرات الى نحو 1500 إصابة جديدة يومياً الأمر الذي يعني إصابة نحو 540 ألف شخص سنوياً بهذا لمرض الفتاك.